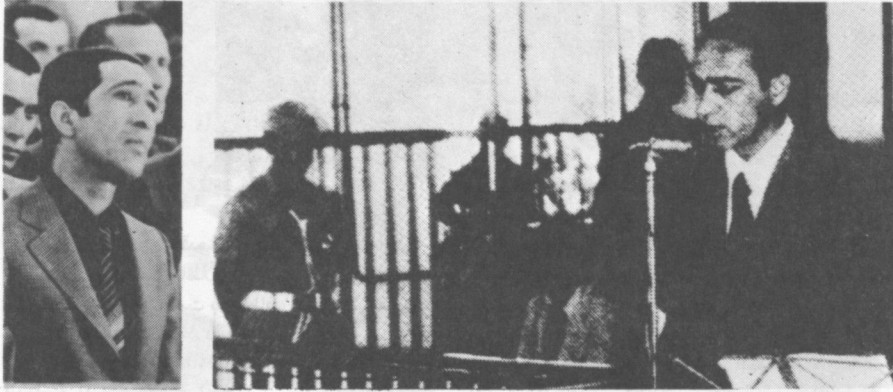


النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية



تركيا موت بعض السجناء في دياربكر

إثنان من بين عدد من السجناء الأكراد ، الذين ذكرت التقارير أنهم تعرضوا للتعذيب في «دياربكر» هذا العام - ممتاز قطلان (أبي اليسار) أثناء محاكمته التي عقدت عام ١٩٨١ ، ومهدي زانا ، عمره ٤٥ عاما ، عمدة «دياربكر» السابق ، والذي انتهت محاكمته في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ . وممتاز قطلان محام في الحادية والأربعين من عمره ، وكانت منظمة العفو الدولية قد تبنت قضيته على اعتبار أنه أحد سجناء الرأي بعد أن القي به في السجن منذ نيسان (أبريل) ١٩٨٠ . ويقال أنه تعرض للتعذيب أثناء استجوابه في ذلك الوقت . وفي تموز (يوليه) ١٩٨٠ صدر ضده حكم بالسجن لمدة ٨ سنوات بسبب انتمائه لمنظمة كردية والادعاء بقيامه بالأنشطة الانفصالية . والأقلية الكردية الكبيرة في تركيا غير معترف بها رسميا من قبل السلطات كما أنه من المحظور استخدام اللغة الكردية .

وقد تلقت منظمة العفو الدولية عددا من التقارير تفيد بأن ممتاز قطلان قد تعرض للتعذيب بشكل متكرر طوال فترة سجنه . وفي آب (أغسطس) ١٩٨٣ قيل أنه يعاني من تدهور حاد في حالته الصحية . وهو متزوج وله طفل واحد .

أما مهدي زانا فهو يمضي في السجن فترة عقوبة مدتها ٢٤ سنة . وقد اتهم بأن له علاقات مع الأنشطة الانفصالية الكردية . وهو متزوج وله طفلان ، وقد تبنت منظمة العفو الدولية قضيته كأحد سجناء الرأي . وكان قد جرى اعتقاله فور وقوع انقلاب أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ ، كما ذكرت التقارير أنه تعرض للتعذيب أيضا بشكل متكرر خلال فترة سجنه . وهو وممتاز قطلان بين مجموعة أخرى من سجناء دياربكر ، ذكرت التقارير عنهم ، عند مثول هذه النشرة للطبع ، أن أقاربهم لم يسمح لهم بزيارتهم في السجن منذ عدة أسابيع حتى الآن .

مع عدد آخر من السجناء الأكراد ، ومن بينهم الاعتداء عليهم بالضرب وتعريضهم للصلبامات الكهربائية في مناطق حساسة من الجسم بعد تقييد كل منهم على صليب خشبي . (انظر عدد نيسان/أبريل ١٩٨٣ من النشرة الاخبارية) . وقد عرف أن ثلاثة من بين هؤلاء السجناء قد ماتوا داخل المعتقل . إلا أن السلطات اعترفت بوقوع حالة وفاة واحدة . وذكرت أن السجن قد أنتحر □

بارسال وفد للتحقق من صحة التقارير التي ذكرت أن هناك نحو مائة سجين كردي تقريبا يعانون من تدهور حالتهم الصحية نتيجة للتعذيب والظروف القاسية التي يعيشون فيها .

ومن بين الأفراد الذين ذكرت المنظمة أسماءهم في ذلك الوقت ، المحامي الكردي حسين يلديريم ، الذي أطلق سراحه فيما بعد وغادر تركيا - وقد قدم صورة مفزعة عن أشكال التعذيب التي ذكر أنه عانى منها

طالبات منظمة العفو الدولية القائد العام للقوات المسلحة التركية بإصدار بيان علني يفسر ما تردد حول وفاة سبعة سجناء في أحد السجون العسكرية الواقعة في شرق تركيا خلال شهر كانون الثاني (يناير) الماضي .

وفي رسالة عاجلة ، بتاريخ ١٣ شباط (فبراير) ، إلى رئيس هيئة أركان الحرب التركي ، الجنرال نيكديت أوروغ ، أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها إزاء ما حملته التقارير من أنباء حول إعادة أساليب تعذيب وسوء معاملة نزلاء السجن العسكري في دياربكر .

وذكرت الرسالة أسماء سبعة سجناء كانت التقارير قد نقلت خبر موتهم داخل السجن خلال هذا العام . والمعروف أنه جرى دفن جثث أربعة من الموتى ، وفي الحالات الثلاث الأخرى علمت منظمة العفو الدولية أن السلطات أخبرت العائلات عن موت ذويهم .. ولكنهم لم يتسلموا الجثث لدفنهم .

وذكرت المنظمة أنه يجب تسليم جثث الموتى لعائلاتهم ، كما يجب أن يسمح لهم بأعداد فحوص طبية خاصة ومستقلة لمعرفة سبب الوفاة .

وقد جاء نداء المنظمة بعد زيارة قام بها وفد تابع لها إلى دياربكر ، في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ كانون الثاني (يناير) ، لتقصي الحقائق حول ثلاثة سجناء ذكرت التقارير أنهم ماتوا في ظروف غامضة .

وقد اعترفت السلطات العسكرية في دياربكر بموت اثنين من السجناء هما نيكمتين بويوكايا ويلماس ديمير ، وأخبرت أعضاء الوفد أن أحد السجنين قد انتحر ، أما الثاني فقد مات نتيجة إصابته بورم في المخ . ولا يعلم أحد عن إجراء أي تحقيق حول هذا الموضوع .

وبعد زيارة الوفد ، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات تشير إلى وفاة أربعة سجناء آخرين .

وقد وقعت حالات الوفاة السبع هذه بعد أن قام نزلاء السجن العسكري بإعلان الاضراب عن الطعام للمرة الثانية خلال فترة ستة أشهر . وذكرت التقارير أن الاضراب عن الطعام هذه المرة جاء احتجاجا على ما ادعوا بأنه إعادة اللجوء إلى أساليب التعذيب وسحب التنازلات التي قدمت لهم عندما قاموا بالاضراب عن الطعام في المرة الأولى في شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ .

وكانت منظمة العفو الدولية قد تلقت العديد من الشكاوى حول تعذيب نزلاء السجن العسكري في دياربكر خلال السنوات الأخيرة ، وحثت السلطات على التحقيق في هذه الادعاءات وإتخاذ كافة الخطوات اللازمة لوقف التعذيب .

وفي أيار (مايو) ١٩٨٢ ، طلب أن يسمح لها

انتهاك حقوق الانسان في باراغواي

وجودهم في المعتقل .

باراغواي : مذكرة أعدتها منظمة العفو الدولية ، وتشرح حالات النساء الحوامل ، والأطفال والشيوخ الذين ذكرت التقارير أنه جرى إلقاء القبض عليهم خلال الجهود التي تقوم بها الحكومة للقضاء على المعارضة .

البقية على صفحة (٢)

بدأت منظمة العفو الدولية جهودا جديدة لوقف سجن وتعذيب بعض مواطني باراغواي بسبب محاولتهم ممارسة حقوقهم السياسية الأساسية .

وفي مذكرة جديدة أعدتها منظمة العفو الدولية حول باراغواي ، نشرت في ٢٢ شباط (فبراير) ، سجلت أحداث القتل ، والسجن التعسفي وتعذيب مواطنين يعملون في مختلف المجالات بموجب قانون الطوارئ « حالة الحصار » المعمول به منذ أن تولى الرئيس الفريدو سترويسنر زمام السلطة منذ ٣٠ عاما .

وقد سجلت المذكرة بداية نشاط يقوم به أعضاء الحركة للضغط على السلطات في باراغواي لوقف تلك الانتهاكات وتقديم بيان حول مصير السجناء السياسيين الذين « اختفوا » أثناء

وأيضا في هذا العدد : ● الأعدامات في الهند ، صفحة (٢) ● انتهاكات حقوق الانسان في باراغواي ، صفحة (٤) ● أعمال القتل و « الاختفاء » في غواتيمالا ، صفحة (٨) .

السودان مخاوف صحية بالنسبة لنزلاء سجن « كوبر »

هناك مخاوف بالنسبة لأحوال تسعة سجناء سياسيين محتجزين في سجن « كوبر » بالخرطوم . وتقول التقارير أنهم في حالة صحية سيئة ، ومما يثير قلق منظمة العفو الدولية أن الامكانات داخل السجن قد تكون غير كافية من حيث توفير العناية التي يحتاجون إليها . إن العديد من السجناء السياسيين في السودان يحتجزون في سجن « كوبر » ، وعلى الرغم أنه لم يذكر أن السجناء هناك يتعرضون لسوء المعاملة بل يسمح للعديد منهم بزيارات عائلية ، إلا أنه قد ورد أن الأحوال داخل السجن تعتبر سيئة . وقد احتج السجناء على هذه الظروف عدة مرات ، كان آخرها في صورة اضطراب على الطعام في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ . ويسمح للسجناء المرضى برؤية هيئة التمريض التابعة للسجن ، ولكن لا يسمح لهم برؤية طبيب . كما أن قرار استدعاء طبيب مؤهل من خارج السجن للكشف على سجين مريض ، أو تحويل سجين مريض إلى مستشفى قريب يأتي حسب تقدير سلطات الأمن . وتقيد التقارير أنه غالباً ما يكون هناك تأخير كبير في نقل المرضى ، الذين يعانون من تدهور خطير في أحوالهم الصحية ، من السجن إلى المستشفى للعلاج .

وفيات داخل المعتقل

وهناك تقارير بأن ستة سجناء سياسيين على الأقل قد ماتوا في الاحتجاز منذ عام ١٩٧١ ، وكان السبب الرئيسي هو عجز السلطات عن توفير العلاج والرعاية الصحية الكافية . والسجناء التسعة الذين تثير أحوالهم الصحية القلق الآن قد تعرضوا للسجن في أحداث مختلفة خلال السنوات الثلاث والنصف الماضية . سبعة من بينهم جرى احتجازهم دون اتهام أو محاكمة منذ إلقاء القبض عليهم بناء على قانون أمن الدولة . أما الاثنان الآخران فقد وجهت اليهما الاتهامات وحوكما أمام محاكم أمن الدولة - وقد انتهت فترة عقوبة كل منهما ولكنهما مايزالان محتجزين . والسجناء التسعة هم : يوسف حسين ، محمد بابكر مختار ، مختار عبد الله أحمد ، محمد خير محمد علي ، محمد سيد أحمد عتيق ، عثمان ود الله ، إدريس عكاشة ، حيدر محمد الحسن ويوسف عيسى بوره .

وقد طالبت منظمة العفو الدولية الحكومة بتوجيه الاتهامات لهؤلاء السجناء وتقديمهم لمحاكمات عادلة أو إطلاق سراحهم على الفور دون أي تأخير ، والعمل على توفير الرعاية الصحية الملزمة والعلاج الطبي اللازم لكل منهم على الفور □

عقوبة الإعدام

علمت منظمة العفو الدولية بصور حكم الإعدام في حق ٢٨ متهما في ١١ دولة وعن تنفيذ أحكام الإعدام في حق ٨٤ فرداً في ٨ دول وذلك خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ .

الهند إعدام أحد الانفصاليين بعد مطالبة المختطفين بإطلاق سراحه

رفضت النظر في طلبه لأسباب فنية ، حيث أن طلب الالتماس قد قدم بعد الفترة الزمنية التي حددها القانون . بعد ذلك قدم إلتماساً إلى الرئيس الهندي لطلب الرأفة وقد ظل هذا الالتماس معلقاً حتى رفضه الرئيس زایل سينغ بتاريخ ٨ أو ٩ شباط (فبراير) ١٩٨٤ ، ثم تحدد يوم ١١ شباط (فبراير) كموعّد لتنفيذ قرار إعدامه . وجاء رفض الرئيس خلال فترة ٣٦ ساعة من وقوع حادث قتل الديبلوماسي الهندي ، رافيندرا هاريشوار مهاتر ، في انكلترا يوم ٦ شباط (فبراير) . وكانت جماعة تطلق على نفسها اسم « جيش تحرير كشمير » قد قامت بخطف الديبلوماسي الهندي قبل يومين من تاريخ قتله . وقد طالبت تلك الجماعة بفدية قيمتها مليون جنيه استرليني وإطلاق سراح مقبول بوت . وفي ١٠ شباط (فبراير) رفضت المحكمة العليا في الهند الالتماس الأخير لطلب الرأفة . وتم شنق مقبول بوت في فجر اليوم التالي .

نداء عاجل

وفي ٩ شباط (فبراير) بعثت منظمة العفو الدولية ببناء عاجل إلى الرئيس زایل سينغ تناشده فيه أن يعيد النظر في القرار الذي اتخذه برفض التماس الرأفة المقدم من مقبول بوت . وأعربت المنظمة عن قلقها الخاص لأن قرار إدانة مقبول بوت قد جاء بناء على القسم الثالث من قانون « عملاء العدو » ، الذي لا يسمح بحق الاستئناف الذي يكفله قانون العقوبات الهندي . وقد أشارت منظمة العفو الدولية إلى أنها قد تقدمت بالتماسات بالنيابة عن مقبول بوت منذ أن رفضت المحكمة العليا النظر في التماسه عام ١٩٧٧ . ولفتت نظر الرئيس إلى المادتين ٦ و ١٤ من الميثاق الدولي لحقوق المدنية والسياسية ، اللتين تنصان على : « لا يجوز حرمان أي فرد من حياته بشكل تعسفي » و « أي إنسان يدان في جريمة يكون له الحق في إعادة النظر في الحكم والعقوبة بواسطة محكمة أعلى بموجب القانون » □

أعدم زعيم انفصالي من كشمير . وقد ظل التماس الرأفة المقدم في حقه معلقاً لنحو سبع سنوات حتى تم شنقه في سجن « تيهار » ، المحاط باستحكامات أمن شديدة ، في نيودلهي بتاريخ ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٤ .

وقد جاء إعدام مقبول أحمد بوت بعد مرور أسبوع على المطالبة بإطلاق سراحه من قبل جماعة كشميرية متطرفة ، قامت باختطاف ديبلوماسي هندي في انكلترا ، ثم قتله بعد ذلك . وفي نداء من أجل إنقاذ حياته أرسلته منظمة العفو الدولية إلى رئيسة وزراء الهند ، السيدة انديرا غاندي ، بتاريخ ٩ شباط (فبراير) ، ذكرت المنظمة أنها تعتقد أن « الرفض المفاجيء في هذا الوقت للتماس الرأفة المعلق منذ سبع سنوات من قبل رئيس الجمهورية ، قد يثير التساؤلات حول سبب اتخاذ قرار إعدامه بعد فترة قصيرة جداً من وقوع حادث القتل الأليم الذي راح ضحيته الديبلوماسي الهندي برمنغهام ... » .

ومقبول بوت كان صحفياً سابقاً ورئيساً لجبهة التحرير القومي لجامو وكشمير ، التي تعد واحدة بين عدد من المنظمات التي تطالب بحق تقرير المصير لدولة جامو وكشمير بالهمالايا . وكانت تلك الدولة قد انقسمت بين الهند وباكستان عند تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ .

اتهامه بالقتل

وفي عام ١٩٦٨ اتهم مقبول بوت في جريمة قتل ضابط مخابرات هندي . وجاء قرار الإدانة بناء على أحكام القانون الجنائي الهندي وبناء على أحكام الجزء الثالث من قانون عملاء العدو لعام ١٩٤٨ - وهذا الأخير لا يسمح بحق الاستئناف الذي يوفره قانون العقوبات الهندي . ولكن هناك بعض الشروط التي تسمح بإعادة نظر الدعوى .

وخلال عام ١٩٦٨ هرب من السجن وفر إلى منطقة الحدود الباكستانية . وأعادت السلطات الهندية إلقاء القبض عليه عام ١٩٧٦ على أثر محاولة لسرقة أحد البنوك .

وفي عام ١٩٧٧ ، تقدم بطلب التماس إلى المحكمة العليا لتسمح له بعمل استئناف خاص ، ولكنها

باراغواي

بغية المنشور على صفحة (١)

وقد حدد تحقيق المنظمة مبنى ملحق تابع لقوات البوليس يعرف باسم « المختبر » في العاصمة أسونشيون . وفي جلسات التعذيب الليلية هناك ، حسب التقارير المتوالية التي تلقتها منظمة العفو الدولية ، يتعرض المتهمون السياسيون المشتبه فيهم للضرب ، والجلد بالسياط ، التعذيب بالصدمات الكهربائية بواسطة قضبان حديدية تستعمل في سوق الماشية ، وكانت رؤوسهم توضع في ماء ملوث بالبراز . كما قيل إنهم كانوا يعلقون من أعقاب أقدامهم ويجلسون داخل صناديق ضيقة لفترات طويلة .

إن لجنة حقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، المجتمعمة في جنيف ، أصاها توصية أقرتها اللجنة الفرعية التابعة للأمم المتحدة ، والخاصة بمكافحة التفرقة العنصرية وحماية الأقليات ، خلال اجتماعها الذي عقد في السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ ، وتطالب فيها حكومة باراغواي بإنهاء حالة الطوارئ .

(هناك مقال حول موضوع المذكرة التي أعدتها منظمة العفو الدولية منشور في صفحة « ٤ »)

الإفراج عن سجناء وتبني حالات جديدة علمت السكرتارية العامة خلال شهر كانون الثاني (يناير) عن إطلاق سراح ١١٩ سجيناً ممن كانت تبني قضاياهم أو تبحث فيها . كما تبنت ٤٩ حالة جديدة .

حملة الدفاع عن سجناء الشهر



كل واحد من هؤلاء الذين نروي قصتهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي . وقد القي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية ، أو لونه ، أو جنسه ، أو أصله العرقي أو لغته . لم يستخدم أي منهم أساليب العنف ولم يروج لها . ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة . والذءات العالمية يمكنها أن تساعد في تأمين إطلاق سراح هؤلاء السجناء أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات . ومراعاة لصالح هؤلاء السجناء ، يجب انتقاء كلمات الرسائل التي توجه الى السلطات بكل عناية وحرص . ويجب عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال لميول سياسية معينة . ولا يجب تحت أي ظرف من الظروف مراسلة السجنين مباشرة .

يرجى إرسال خطابات الاستعطاف التي بناسد باطلاق سراحه واطلاق سراح زملائه المسجونين من أعضاء نقابة « توب - دير » ، الى رئيس الوزراء التركي على العنوان التالي :

Prime Minister Turgut Ozal / Basbakanlik / Ankara / Turkey.

هوانغ كام ، فيتنام

شاعر في الثالثة والستين من عمره ، ومحارب سابق في صفوف المقاومة وعضو سابق في الحزب الشيوعي ، جرى احتجازه منذ شهر آب (أغسطس) عام ١٩٨٢ بسبب قيامه بعمل « روابط ثقافية مع اجانب » .

كان محمد يهديه ولد بريديليل بين حوالي ١٥٠ فرداً من المشتبه في عضويتهم أو المتعاطفين مع حزب البعث الموالي للعراق في موريتانيا ، والقي القبض عليهم في آب (أغسطس) ١٩٨١ أو في آذار (مارس) ١٩٨٢ ، وعلى الرغم من اطلاق سراح عدد منهم بعد فترة قصيرة من القاء القبض عليهم إلا أنه جرى احتجاز نحو نصف هذا العدد بدون محاكمة لفترة فاقت عاماً كاملاً قبل اطلاق سراحهم .

وكان قد تم حظر كافة الأنشطة السياسية في موريتانيا منذ قيام القوات المسلحة بتولي زمام السلطة في تموز (يولي) عام ١٩٧٨ .

وفي أول تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٢ ، صدرت أحكام بالسجن مع الأشغال الشاقة لفترات تتراوح بين ١٠ سنوات و ١٢ سنة مع مصادرة الممتلكات ضد محمد ولد بريديليل وعشرة آخرين ممن القي القبض عليهم بسبب الادعاء بعضويتهم في الحزب . وقد أطلق سراح عشرة آخرين ممن ثبتت براءتهم أو صدرت ضدهم أحكام مع وقف التنفيذ .

وجرت محاكمة جميع المتهمين بتهمة التآمر مع قوى اجنبية وعضوية منظمة محظورة . وتعرض المتهمون لمحاكمات سرية أمام محكمة عسكرية - محكمة العدل الخاصة - عقدت في معسكر صحراوي ناء في منطقة « جريدا » .

لقد حرما من حقوقهم في الحصول على فرص الدفاع الكافية ، ولم يسمح لهم بالاتصال والتفاهم مع ممثلي الدفاع ، الذين عينتهم المحكمة للدفاع عنهم قبل أيام قليلة من موعد المحاكمة ، على الرغم من أنهم قضوا في الحجز فترة طويلة قبل المحاكمة ، كما لم يسمح لهم باستدعاء الشهود لدعم حجج الدفاع عن أنفسهم .

ومن المعتقد أنه تم توزيع السجناء في أماكن غير معروفة في أنحاء البلاد المختلفة ، كما يعتقد أن محمد ولد بريديليل معتقل في « تيتشيت » أو « اولاتا » ، وكلاهما قرية صحراوية نائية .

يرجى إرسال خطابات الاستعطاف ، باللغة الفرنسية إن أمكن ، والتي تناشد باطلاق سراحه واطلاق سراح المتهمين العشرة الآخرين ، الى رئيس جمهورية موريتانيا على العنوان التالي :

Son Excellence le Lieutenant-Colonel Mohammed Khouna Ould Haidalla / Président de la République / La Présidence / Nouakchott / Mauritania.

سليمان يسار ، تركيا معلم في مدرسة ابتدائية ، عمره ٣٧ سنة ، يقضي الآن فترة العقوبة بعد الحكم الذي صدر ضده بالسجن لمدة ٨ سنوات بسبب عضويته ونشاطه البعيد عن العنف في نقابة « توب - دير » ، نقابة المعلمين التركية .

سليمان يسار ، نائب رئيس نقابة « توب - دير » وعضو الجمعية العمومية للنقابة سابقاً ، القي القبض عليه في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٠ . وكان قد جرى احتجاز العديد من مسؤولي النقابة وأعضائها بعد وقوع الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ ، واحتجزوا في حبس انفرادي لفترة بلغت ٩٠ يوماً ، وأولئك الذين جرت محاكمتهم في وقت لاحق أخبروا هيئة المحكمة أنهم قد تعرضوا للتعذيب لاجبارهم على التوقيع على « اعترافات » .

وكانت نقابة « توب - دير » قد تأسست كمظلمة شرعية عام ١٩٧١ ، وأغلقت بعد وقوع الانقلاب العسكري في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ ، ثم حظر نشاطها بشكل دائم .

وفي ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٨١ ، باشر المدعي العسكري النظر في دعوى بالمحكمة العرفية بأنقرة بالقاعة رقم (٣) ضد ٥٨ من زعماء نقابة « توب - دير » بناء على المادتين ١٤١ و ١٤٢ من القانون الجنائي التركي . وعلى الرغم أنها كانت منظمة شرعية إلا أنه جرى اتهام المدعى عليهم بأنهم قد حولوها الى منظمة غير شرعية بفعل أنشطتهم . واتهموا ، ضمن عدد من الاتهامات الأخرى ، بقيامهم - منذ عام ١٩٧٦ وما بعد ذلك - بتأسيس وقيادة نقابة تهدف الى التمهيد الى سيطرة طبقة اجتماعية على الطبقات الاجتماعية الأخرى ؛ والقيام بالدعاية والترويج للمبادئ الانفصالية والشيوعية ؛ وانتهاك القوانين التركية الخاصة بنشاط النقابات .

والاتهام الخاص بالدعاية والترويج للمبادئ الانفصالية يعود الى اعتراف نقابة « توب - دير » بالأكراد كمجموعة عرقية منفصلة ، والاعتراف بحقهم في تلقي التعليم باللغة الكردية . والأقلية الكردية الكبيرة في تركيا غير معترف بها على الصعيد الرسمي كما أنه من المحظور استخدام اللغة الكردية .

وقد صدرت الأحكام في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨١ . وبعد الاستئنافات التي تقدم بها كل من ممثلي الدفاع وممثلي الادعاء ، أعادت محكمة الاستئناف أكثر من نصف عدد القضايا الى المحكمة الابتدائية مرة أخرى ، وقامت بتأكيد بقية الأحكام الأخرى ومن بينها الحكم الذي صدر ضد سليمان يسار بالسجن لمدة ٨ سنوات مع النفي الداخلي في « جايرون » لمدة عامين وثمانية أشهر بعد ذلك ، ومنعه من ممارسة مهنة التدريس أو التعيين في أي منصب حكومي مدى الحياة . وهو الآن يمضي فترة العقوبة في سجن (كاناكالي) من نوع E .

محمد يهديه ولد بريديليل ، موريتانيا وزير سابق ، في الأربعين من عمره ، بعد محاكمة غير عادلة حكم عليه في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٣ ، بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ١٢ عاماً .

أصبح هوانغ كام شخصاً مرموقاً كشاعر وطني خلال فترة الاحتلال الياباني لفيتنام أثناء الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٩٤٦ انضم الى قوات « الفيتمين » لمحاربة السلطات الاستعمارية الفرنسية .

وبعد هزيمة الفرنسيين وتقسيم فيتنام عام ١٩٥٤ ، قام مع عدد من الأدباء الآخرين في جمهورية فيتنام الديمقراطية (فيتنام الشمالية) بالمطالبة بحرية الفنون ، وايدوا برنامج التحرر الثقافي الذي أعلنه الحزب الحاكم عام ١٩٥٦ .

وكنصر قيادي في الحركة ، كتب ضد ما شاهده ، هو وآخرون ، على أنه استغلال للنفوذ والفساد داخل الحزب وفي صفوف السلطات الحكومية . وقد إنتقد بوجه خاص الاجراءات المتطرفة التي اتبعت في عملية الإصلاح الزراعي في فيتنام الشمالية .

وفي عام ١٩٥٨ قامت حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية بوقف إصدار جميع المطبوعات المستقلة وسجنت عدداً من المثقفين البارزين (وقد تبنت منظمة العفو الدولية فيما بعد قضية إثنين صدرت ضدهما أحكام بالسجن لفترات طويلة) . وقد منعت السلطات هوانغ كام مع عدد من المثقفين الآخرين من الكتابة ، وأصبح الشاعر منذ ذلك الحين يدير مقهى في مدينة هانوي .

في شهر آب (أغسطس) ١٩٨٢ ، ذكرت التقارير أنه طلب من مهاجر فيتنامي كان في زيارة لهانوي أن يأخذ مجموعة من قصائده التي لم يسبق نشرها لتوصيلها الى إبنته التي تعيش في الولايات المتحدة الاميركية . وجرى تفتيش المهاجر في مطار هانوي وصودرت القصائد . وبعد بضعة أيام القي القبض على هوانغ كام بتهمة قيامه بعمل « روابط ثقافية مع اجانب » .

وتقول التقارير أنه محتجز في سجن « هوا لو » في هانوي بسبب « كتاباته السياسية المغرضة الهدامة » - وقد أشار المسؤولون الفيتناميون أنه سيجري اطلاق سراحه اذا « أصل سلوكه » . ومن المعروف أنه يعاني من مرض الارتفاع الشديدي في ضغط الدم ومن مرض « الربو » المزمن . وتعتبر منظمة العفو الدولية أن قرار اعتقاله جاء نتيجة قيامه بممارسة حقه في حرية التعبير .

يرجى إرسال خطابات الاستعطاف التي تناشد باطلاق سراحه الى رئيس الوزراء الفيتنامي على العنوان التالي :

Ngai Pham van Dong/Prime Minister/Chu tich Hoi dong Bo truong/Hanoi/Socialist Republic of Viet Nam.

منظمة العفو الدولية يساورها القلق بشأن انتهاكات حقوق الانسان في باراغواي التي اتسع مجالها ، والتي ترتكب ضد المواطنين في مختلف مجالات الحياة ، ومن بينهم الزعماء السياسيون والعاملون في المجالات السياسية ، والمحامون ، والأطباء ، والفلاحون ، وربات البيوت ، وعمال المصانع وموظفو المكاتب والهيئات ، والطلبة . وقد شملت هذه الاعتداءات أعمال القبض التعسفي ، والتعذيب ، و « الاختفاء » ، والطرء الاجباري للمعتقلين الى خارج البلاد .

وقد جاءت معظم هذه الانتهاكات نتيجة لسوء استغلال السلطة والنفوذ في ظل حالة الطوارئ المعلنة في البلاد ، والتي يعمل بها بصورة مستمرة منذ حوالي عام ١٩٧٩ - وخلال الثلاثين عاما الماضية تقريبا ، يجري تجديد حالة الطوارئ بمرسوم كل ٩٠ يوما كاجراء روتيني من قبل حكومة الرئيس الفريدو سترويسنر .

وهؤلاء الذين يجري اعتقالهم بناء على أحكام قانون الطوارئ يحرمون من حقهم في المحاكمة العادلة واتباع الاجراءات القانونية العادية في قضاياهم ، وليس لهم حق مراجعة قرارات الاعتقال لأجل غير مسمى أو لفترات طويلة جدا .

ومنظمة العفو الدولية يساورها القلق أيضا بشأن آثار قانوني مكافحة التخريب اللذين يجري استخدامهما بشكل مطرد لالقاء القبض على المواطنين الذين يمارسون بأساليب سلمية حقوقهم الانسانية .

ولدى مثول النشرة للطباعة كانت سجون باراغواي تحتجز أكثر من ٣٠ سجيناً سياسياً ، وتعتبر منظمة العفو الدولية معظمهم من سجناء الرأي .

انتهاكات حقوق الانسان في باراغواي



توضح الصورة ثلاث سيدات سجينات من اللاتي إدعين بأن قوات الأمن في باراغواي قد أساءت معاملتهن أو قامت بتعذيبهن داخل السجن . وهن ، من اليسار الى اليمين : إيرين غيميز وطفلهما اديان ، كريستينا غونزالز وماريا مارغريتا بايز دو بريتز . السيدة الرابعة هي ليونيداس بوغادو (والدة كريستينا) وكانت قد ماتت فور نقلها من السجن الى عيادة طبية لعلاج السرطان . وتعتقد منظمة العفو الدولية أن السلطات في باراغواي قد فشلت في توفير العناية الطبية اللازمة والعلاج الذي احتاج اليه مرضها .

وماريا مارغريتا بايز دو بريتز هي أرملة غيومر سيندو بريتز ، أحد الفلاحين العشرة الذين ادعت قوات البوليس أنهم قتلوا في حادث إطلاق النار في « كاجيوازو » ، بعد حادث خطف « الباص » في اذار (مارس) ١٩٨٠ (انظر نهاية المقال ، تحت عنوان « حوادث الاختفاء ») .

وقد ادعت السيدة ماريا انها تعرضت للتعذيب داخل مبنى المقر الرئيسي لقوات البوليس السري في « أسونسيون » . وطبقا لشهادتها : جرى تكيل يديها بالقيود خلف ظهرها كما ربطت في شبكة نافذة ذات قضبان معدنية وتركت معلقة لمدة ستة أيام بدون طعام أو ماء . ومرة كل يوم كانوا ينزلونها لتعرضها الى انواع التعذيب الأخرى : الضرب ، والحرق بقضبان النحاس المحماة وحققها بعقاقير . وبعد ذلك جرى احتجازها داخل غرفة لمدة ٤٢ يوما ، بعد ربطها على مقعد كل ليلة .

وهي تقول انه كنتيجة لهذا التعذيب أصبحت تعاني من الهذيان والهلوسة البصرية والسمعية ، والم شديد في الراس ، وآلام في فقرات الظهر ، وسرعة في خفقان القلب وارتفاع في ضغط الدم . وهي الآن في سجن « بيون باستور » للنساء في « أسونسيون » .

« في يوم ١٦ شباط (فبراير) من ذلك العام [١٩٨٢] قام أربعة من رجال البوليس ، بملابس مدنية ، باختطافي وأنا أسير بالشارع ، وعلى الفور قاموا بتكميم فمي وتغطية رأسي وتقييد يدي ، واصطحبوني الى « إدارة التحقيقات » ... وذلك دون أن أدري شيئا عن اسباب تلك المعاملة ، وهناك أخذوني مباشرة الى رئيس الإدارة ، الذي قال لهم « افعلوا بها ما تشاؤون . مزقوها إربا إربا » .

هذا جزء من الشهادة التي أدلت بها ماريا مارغريتا بايز دو بريتز ، البالغة من العمر ٣٥ سنة وتعمل في محل لتصفيف الشعر وقالت أن رجال الأمن قد قاموا بتعذيبها في « أسونسيون » عام ١٩٨٢ .

وكان قد لقي القبض عليها خلال سلسلة من الحملات التي شنها رجال الأمن ضد الأفراد المشتبه في عضويتهم بالجناح « الصيني » من الحزب الشيوعي غير الشرعي في باراغواي . وقد جرى احتجازها مع امرأة أخرى في مراكز اعتقال سرية لفترة تفوق الأربعة أشهر .

وبعد ظهور تقارير تقيد بتعرضها لأساليب التعذيب ، تقدم المحامي المكلف بالدفاع عنها بطلب الى المحكمة لتعرضها للكشف الطبي . ثم رفض الطلب ، وتذكر بعض التقارير أنه جرى استدعاء المحامي للمثول أمام مكتب رئيس قوات البوليس في « أسونسيون » حيث تعرض لاعتداءات بدنية وهدد بالطرء من البلاد إذا أصر على مطالبه .

وماريا مارغريتا بايز تعتبر واحدة ضمن مجموعة من مواطني باراغواي الذين تبنت منظمة العفو الدولية قضاياهم على اعتبار أنهم من سجناء الرأي ، والذين ادعوا بتعرضهم الى أساليب التعذيب وسوء المعاملة أثناء وجودهم داخل المعتقل .

ومازالت منظمة العفو الدولية تتلقى تقارير حول تعذيب السجناء السياسيين والمشتبه بهم في قضايا جنائية . وغالبا لا يعلن عن عمليات الاعتقال السياسي لعدة شهور ، مما يضع السجناء في أخطار معينة نتيجة إنتهاك مبادئ حقوق الانسان .

وغالبا ما تنكر السلطات في باراغواي إدعاءات التعذيب ، ونادرا ما تتخذ أية اجراءات قانونية بشأن هذا الموضوع .

وطبقا للادعاءات التي تلقتها منظمة العفو الدولية ، فإن مراكز التعذيب الرئيسية هي : المقر الرئيسي للبوليس السري (DIPC) ، وإدارة الأمن ومكافحة الجريمة والإدارة الفنية لقمع الشيوعية ، وتقع جميعها في « أسونسيون » .

وطبقا لمعلومات منظمة العفو الدولية ، فإن

وعلى الرغم من أن الضحايا كانوا غالبا ما يوقعون على اعترافات مزيفة ، إلا أن الهدف الرئيسي للتعذيب كان قمع أية معارضة ضد الحكومة .

وخلال السنوات الثلاث الماضية تشفعت منظمة العفو الدولية لدى السلطات بالنيابة عن أكثر من ٤٠٠ مواطن من الطلبة ، والفلاحين ، والصحافيين ، والمحامين والمدرسين ، خوفا عليهم من التعرض لأساليب التعذيب بعد أحداث القاء القبض عليهم . وكانت أشد الأخطار تحيط بأولئك المشتبه في

جلسات التعذيب كانت عادة تقام في الليل في مبنى ملحق بالمقر الرئيسي للبوليس السري (DIPC) ، ويعرف باسم « المختبر » .

وأساليب التعذيب التي تحدثت الادعاءات عن شيوع استخدامها كانت : (المنخس الكهربائي) ، ووضع رأس الضحية في صهريج أو حوض ماء - وأحيانا يكون الماء ملوثا بالبراز - حتى يصل الشخص الى حد الاختناق ، والضرب بالعصا على الأقدام .

للضرب والطرد من البلاد .
وذكرت التقارير أن الرقيب أوفاندو قد تعرض للتعذيب بعد القاء القبض عليه ، وصدر ضده حكم بالاعدام خفف بعد ذلك الى عقوبة السجن لمدة ١٥ سنة . وفي عام ١٩٧٧ أنهى فترة العقوبة ولكنه لا يزال محتجزا بناء على مواد قانون حالة الطوارئ . كما أن الكابتن أورتيغوزا لا يزال هو أيضا في السجن .

حوادث « الاختفاء »

ومنذ منتصف السبعينات تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تشير الى « اختفاء » ٤٥ شخصا بعد قيام الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين بالقاء القبض عليهم . ومعظم هؤلاء الضحايا كانوا من معارضي الحكومة .



كارلوس مانكيولو مع زوجته الأرجنتينية المولد ، غلاديس إستريو ، في يوم زفافهما . في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤ ، ألقى القبض عليهما في « أسونسيون » . ولقد ولد طفلها كارلوس جوسي داخل الحبس في العام التالي . جرى إطلاق سراح غلاديس مانكيولو في أواخر عام ١٩٧٧ - ولكن كارلوس مانكيولو قد « اختفى » اثناء وجوده في المعتقل .

وفي بعض الحالات ذكر السجناء السابقون أن هؤلاء « المختفين » إماماتوا تحت التعذيب ، أو كانوا ضحايا قرارات الاعدام التعسفية التي نفذت فيهم اثناء الاحتجاز .

ومن بينهم عشرة فلاحين قام رجال الجيش بقتلهم عام ١٩٨٠ في إدارة كاجوزو . وكان هؤلاء العشرة ضمن مجموعة من الفلاحين قاموا بالاستيلاء على سيارة عامة « باص » وحاولوا الذهاب بها الى العاصمة احتجاجا على التهديد بنزع ملكية أراضيهم . ولم تقدم السلطات أية أدلة وثائقية عن حادث موتهم كما أنها لم تسلم جثث الموتى الى عائلاتهم لدفنها .

وهناك رجل آخر ألقى القبض عليه لأمر يتعلق بحادث « كاجوزو » ، هو مارسيلينو كاسكو ، كان عمره فوق السبعين عندما مات في مستشفى السجن ، بعد أن كان يجبر على الوقوف في الشمس لساعات طويلة ، كما تعرض للضرب وأجبر على الصعود والهبوط على درجات السلم بسرعة وبصورة متكررة . ولدى منظمة العفو الدولية أيضا أسماء نحو ٥٠ مواطنا من باراغواي « اختفوا » في الأرجنتين . وفي عدد من الحالات كانت هناك أدلة تشير الى قيام السلطات الأرجنتينية السابقة بتسليم الضحايا الى قوات الامن في باراغواي □

ومن اتباع الاجراءات القانونية الطبيعية .
وتحت هذه الظروف ، فإن مواد الدستور المتعلقة بحقوق الانسان ، وتلك القوانين التي تعترف بمثل هذه الحقوق والوسائل التي تضمن تطبيقها ، قد أصبحت كلمات جوفاء .

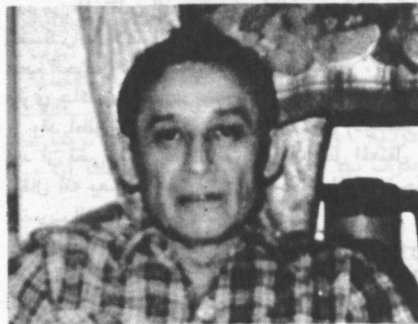
قوانين مكافحة التخريب

والقانون رقم ٢٩٤ ، حول « الدفاع عن الديمقراطية » ، الذي صدر عام ١٩٥٥ ، يحظر نشاط أية جماعة سياسية وخاصة الحزب الشيوعي ، الذي يحتضن نظرية الصراع الطبقي . كما يعتبر ذلك القانون مجرد العمل على نشر الايديولوجية الماركسية جريمة جنائية .

أما القانون رقم ٢٠٩ ، حول « حماية السلام الاجتماعي وحرية الأفراد » ، فقد صدر عام ١٩٧٠ ليكمل القانون رقم ٢٩٤ . والمادة (٤) من القانون رقم ٢٠٩ تنص على عقوبة السجن لفترة تصل الى ست سنوات ضد الأفراد الذين يعملون على « نشر الحقد والضغينة علانية بين أبناء شعب باراغواي أو القضاء على نظام الطبقات الاجتماعية » . والمادة (٥) تنص على عقوبة السجن لفترة تتراوح بين ثلاث وست سنوات لأعضاء المنظمات غير الشرعية التي تهدف الى ارتكاب جرائم جنائية . وتنص المادة (٨) على عقوبة السجن لفترة تتراوح بين سنة واحدة وخمس سنوات للأفراد الذين يشتركون ، أو يرتبطون بعلاقات ، في أي حزب شيوعي أو منظمة شيوعية ، يكون من أهدافها استخدام العنف للقضاء على « النظام الجمهوري الديمقراطي للامة » . ويحظر القانون رقم ٢٠٩ ممارسة عدد كبير من الأنشطة - مثل تأجير المباني من أجل عقد اجتماعات ، وتقديم أو طباعة أو تخزين أو توزيع أو بيع المنشورات أو المطبوعات أو الأفلام - إذا أدانت السلطات هذه الأنشطة بحكم علاقتها بالفكر الماركسي .

قضية أوفاندو

إن سوء الاستغلال للسلطة التي يبيحها قانون حالة الطوارئ لتبرير أعمال الاعتقال التعسفي لفترات طويلة يتمثل في قضية غويلرمو إسكولاستيكو أوفاندو ، الرقيب السابق بالجيش والذي أمضى بالسجن فترة تزيد عن ٢١ عاما . والرقيب أوفاندو كان السائق الخاص للكابتن موديسستو نابليون أورتيغوزا ، الذي تقول الادعاءات أنه في يوم ما كان منافسا للجنرال سترويسز . وقد ألقى القبض على الرجلين ضمن مجموعة من الأفراد في عام ١٩٦٢ ، لاتهامهم بالمسؤولية عن موت مجموعة من طلبة الكلية العسكرية والاشترك في مؤامرة للإطاحة بالرئيس .



غويلرمو إسكولاستيكو أوفاندو

وقد تمت إدانتهم على ضوء الشهادات التي قيل أنها أخذت من أحد المتهمين بعد تعذيبه . وتعرض محامي الدفاع الى تهديد علني من رئيس قوات البوليس ، وقد ألقى به بعد ذلك في السجن كما تعرض

عضويتهم في الحزب الشيوعي بباراغواي أو الجماعات اليسارية والماركسية الأخرى ، التي تعتبر نشاطها محظورا في باراغواي ، وكذلك أعضاء منظمة الفلاحين - التي تعتبر الإصلاح الزراعي واحدا من أهدافها الرئيسية - أو أولئك الذين يشتبه في علاقتهم بالمنظمة . أما أسوأ أنواع المعاملة فكان يتلقاها أولئك الذين كانت السلطات تعتبرهم زعماء لتلك الجماعات .

وفي شهر أيار (مايو) ١٩٨٢ ، بعد أحداث القبض على أعضاء « معهد الأبحاث القومي » (BPD) في « أسونسيون » ، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد أن ثلاثة أفراد من بين الذين تبنت قضاياهم على اعتبار أنهم سجناء الراي ، وهم : أنريكو غوسين ، روبرتو فيلالبا و روبين ليسبوا ، قد تعرضوا للتعذيب اثناء وجودهم في الحبس الانفرادي . وتقول الادعاءات أن السجناء الثلاثة قد تعرضوا للضرب القاسي ، وتعرض اثنان منهم الى التعذيب بأسلوب التنكيس في مياه ملوثة . وذكرت التقارير أن روبرتو فيلالبا قد أصيب بذبحة صدرية خلال التحقيق . وقد أطلق سراح السجناء الثلاثة بعد ذلك .

وجاءت عمليات القاء القبض على معظم السجناء السياسيين بناء على مواد قوانين حالة الطوارئ وقانوني مكافحة التخريب القانون ٢٩٤ و ٢٠٩ . وجميع الاجراءات التي اتخذت ضد هؤلاء المواطنين كانت نتيجة قيامهم بممارسة حقوقهم الانسانية بأساليب سلمية .

حالة الطوارئ

بناء على قانون باراغواي فإن اعلان حالة الطوارئ يعد إجراء استثنائيا يوضع موضع التنفيذ لفترة محدودة في أربع حالات فقط جرى تعريفها بالتحديد ، ولهدف واحد هو الدفاع عن الدستور عن السلطات التي تعمل طبقا لنصوصه .

وفي الواقع ، فإن تجديد اعلان حالة الطوارئ بموجب مرسوم كان يجري كل ٩٠ يوما كإجراء روتيني منذ وقوع انقلاب عام ١٩٥٤ . بناء على نص المادة رقم ٧٩ في الفصل الخامس من دستور باراغواي ، فإنه يمكن إعلان حالة الطوارئ في الحالات التالية فقط : (١) وقوع صراع عالمي أو حرب عالمية . (٢) الغزو الأجنبي . (٣) وقوع اضطرابات داخلية . (٤) حدوث تهديدات خطيرة من جراء وقوع واحد من الأحداث المذكورة .
وأثناء العمل بقانون حالة الطوارئ ، فإن الأفراد المشتبه في قيامهم بممارسة أية نشاطات تتعلق بتلك الأحداث المذكورة أعلاه ، يمكن اعتقالهم ونقلهم من أي موقع في البلاد الى موقع آخر . وهؤلاء الذين يجري اعتقالهم بموجب قانون حالة الطوارئ من المفترض احتجازهم في أماكن نظيفة مزودة بكافة الوسائل الصحية وتختلف عن تلك التي يحبس فيها المجرمون العاديين .

وبناء على السلطات الخاصة التي يخولها قانون حالة الطوارئ فإن القرارات التنفيذية لا تخضع لاشراف الأجهزة الحكومية الأخرى . وأكثر من ذلك ، فإنه على الرغم من أن المادة ٧٩ لا تشير الى كبت الحقوق القضائية في التحقيق في مدى قانونية احتجاز المعتقلين اثناء اعلان حالة الطوارئ ، فإن السلطات القضائية أعلنت أنها لا تملك أي حق أو سلطة في الفصل في دعاوى الأفراد الذين يجري اعتقالهم بناء على السلطات الخاصة التي يوفرها قانون حالة الطوارئ ، وبالتالي كانت المحكمة العليا ترفض النظر في تلك الطلبات بشكل روتيني .

وهكذا فليس هناك أي إجراء يمكن اتخاذه ضد قرارات الاعتقال لأجل غير مسمى أو لفترات طويلة جدا ، والأفراد الذين يجري اعتقالهم اثناء اعلان حالة الطوارئ يحرمون من حقهم في محاكمة عادلة

هايتي

المعتقلون السابقون يتحدثون عن سوء المعاملة داخل المعسكرات

قال معتقل سابق من هايتي ، عمره ٧٠ سنة ، لمنظمة العفو الدولية أنه احتجز في زنزانة شديدة الرطوبة مليئة بالبعوض وترك عاريا تماما طوال فترة زادت عن شهرين في حبس منفرد في أحد معسكرات الجيش في العاصمة « بورت - أوه - بريس » في العام الماضي .

ثم أطلق سراحه بدون اتهام في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) . وتقول التقارير أن السلطات لم تعترف باعتقاله في حبس منعزل بعيدا عن أي اتصال . وقصة فرانك بليز ، المهندس الزراعي والمدرس السابق الذي سافر الى بلدان عديدة ، تعد نموذجا لتقارير متواترة وردت الى منظمة العفو الدولية في الآونة الأخيرة حول الاعتقال في معسكرات الجيش . وفرانك بليز ، الذي كان يعيش في الولايات المتحدة الاميركية ، عاد الى هايتي في حزيران (يونيه) ١٩٨٣ لانتهاء بعض الشؤون الخاصة . وذكر أنه تم القاء القبض عليه بدون تصريح من النيابة في منطقة « بيتي جواف » في ٢٥ آب (أغسطس) ونقل في سيارة الى العاصمة ، بورت - أوه - بريس . وروايته للأحداث كانت كما يلي :

اصطحبوه الى معسكرات الجيش بدون أن يشرحوا له أي شيء ، ووجهت له بعض الاسئلة المختصرة حول أسفاره الى افريقيا ثم تركوه جالسا على مقعد لمدة ٤ ساعات .

بعد ذلك أمروه أن يخلع ملابسه كلها حتى الملابس الداخلية ، ووضعوه في زنزانة صغيرة أرضيتها من الأسمنت وأغلقوا عليه الباب . وكانت الزنزانة قدرة رطبة ومليئة بالبعوض . وفتحة الهواء الوحيدة كانت عبارة عن شبكة حديدية صغيرة فوق الباب ، وكانت تلك الشبكة أيضا هي مصدر الضوء الوحيد . والآثار الموجودة كان عبارة عن « مرتبة » للنوم ، ودلو يستخدم بدل المراوح .

وقد حبس في تلك الزنزانة لمدة ٧٧ يوما ، ولم يسمح له بالخروج منها إلا مرة واحدة في اليوم للاغتسل في حوالي الساعة الخامسة فجرا .

وكان الاتصال بين السجناء في العنبر محظورا علاوة على أن كل منهم كان محتجزا في حبس منفرد في زنزانات ذات ظروف مماثلة .

وصرح فرانك بليز أن ظروف السجن كانت « قاسية جدا » وخاصة بالنسبة لرجل في مثل سنه . كما ذكر أنه لم يقف قط أمام أي قاض أو شرح أحد له سبب احتجازه - على الرغم أنه يعتقد أن السبب ربما يكون كتابا له الفه حول مقارنة السياسات الزراعية تحت قيادة رؤساء هايتي المختلفين .

وبعد إطلاق سراحه عاد الى الولايات المتحدة الاميركية ، حيث روى قصته أمام منظمة العفو الدولية .

اعتقال مخرج سينمائي

وهناك معتقل سابق آخر ، هو إيف ميدارد ، مخرج سينمائي من هايتي معروف باسم الشهرة راسول لابيوشن ، صرح لمنظمة العفو الدولية بأنه أمضى فترة ٣٣ يوما في حبس منعزل في أحد معسكرات الجيش بعد القاء القبض عليه في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٨٣ .

وطبقا لروايته ، أخذه الى نفس المكان في معسكرات الجيش كما حدث لفرانك بليز ، ووضعوه في حبس منفرد بعد أن أمروه بخلع ملابسه . وذكر بعد انتهاء فترة حجزه أنه إتهم بأن له



فرانك بليز

« طموحات سياسية » ووصفوه بأنه « غير مرغوب فيه » - ولكن لم تقدم له أسباب محددة أدت الى اعتقاله كما لم تعرض قضيته على أي قاض .

وقد تم تسليمه الى المسؤولين في السفارة الفرنسية حيث غادر البلاد الى فرنسا مع أفراد عائلته .

وماتان الروايتان تتطابقان مع روايات أخرى تلقتها منظمة العفو الدولية حول ظروف الحبس في معتقل معسكرات الجيش .

وتعرف المنظمة عددا من الحالات الأخرى حول المشتبهين السياسيين الذين لايزالون محتجزين في حبس منعزل هناك دون إتهام منذ القاء القبض عليهم في أوائل عام ١٩٨٣ .

تقارير عن حوادث الضرب

تلقت منظمة العفو الدولية طوال العام تقارير حول عدد من المعتقلين الذين تعرضوا للضرب الشديد في معسكرات الاعتقال . ومن بينهم سيلفيو كلود ، زعيم الحزب الديمقراطي المسيحي في هايتي ، وابنته ماري جاكلين كلود .

وقد أطلق سراحه في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) بعد أن قضى فترة ثلاثة أشهر تقريبا داخل المعتقل ، ويقال أنه يعاني الآن من صعوبة في المشي نتيجة الضرب الذي تعرض له .

أما ابنته التي احتجزت لمدة ٣ أيام خلال شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ فقد إدعت أنها تعرضت للضرب على أذنيها وفخذها وعلى أجزاء أخرى من جسمها .

أما سكرتيرة سيلفيو كلود ، نيكول داغوبرت ، فقد أطلق سراحها في ٢٤ كانون الأول (ديسمبر) بعد اعتقالها الذي لم تعترف به السلطات في معتقل معسكرات الجيش منذ القاء القبض عليها في شهر أيار (مايو) ١٩٨٣ . وتقول التقارير أنها احتجزت شبه عارية تقريبا في حبس منفرد وفي ظروف مشابهة لتلك التي رواها فرانك بليز وإيف ميدارد □

سوريا

مخاوف شديدة بشأن أحد المحامين بعد التعرض للتعذيب

إن حياة المحامي السوري رياض الترك ، الذي يبلغ السادسة والخمسين من عمره ، من المعتقد أنها تعرضت لأخطار شديدة خلال شهر كانون الثاني (يناير) من هذا العام ، بعد ظهور تقارير تفيد بأنه قد تعرض مرة أخرى لأساليب التعذيب على يد قوات الأمن السورية في دمشق .

ورياض الترك ، الذي تبنت منظمة العفو الدولية قضيته باعتباره أحد سجناء الرأي ، جرى اعتقاله في حبس انفرادي دون اتهام أو محاكمة منذ القاء القبض عليه في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠ ، وقد دخل المستشفى مرتين لاجراء علاج عاجل . ورياض الترك هو السكرتير الأول للمكتب السياسي للحزب الشيوعي ، وهو الجناح المحظور من الحزب الشيوعي في سوريا .

وكان قد القي القبض على الأعضاء القياديين في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠ بعد قيام محاولات لتشكيل ائتلاف المعارضة الداخلية في سوريا .

وبين أولئك الذين القي القبض عليهم أسماء الفيصلي ، زوجة رياض الترك ، التي احتجزت كرهينة بينما كانت السلطات تبحث عن زوجها . (رياض وزوجته لهما طفلان) .

وقد القي القبض على رياض الترك في دمشق بتاريخ ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠ ، على يد رجال الأمن السياسي . وتذكر التقارير أنه تعرض لتعذيب شديد بعد القبض عليه .

وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٨١ ، سمح له بدخول وحدة العناية المركزة بمستشفى المواساة في دمشق للحصول على علاج عاجل .

وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢ ، دخل وحدة العناية المركزة مرة أخرى في مستشفى السجن العسكري في المزة بدمشق ، وكان يشكو من التهاب في الكلى وأزمة كلوية أدت الى خمول نشاط الجهاز البولي .

وقد تلقت منظمة العفو الدولية في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ تقارير تفيد أنه نقل من سجن المزة الى مبنى المخابرات العسكرية حيث تعرض للتعذيب في منتصف شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ .

وتذكر التقارير أن حالته الصحية تعاني من تدهور خطير وأن هناك مخاوف حقيقية على حياته □

قرارات عاجلة

خلال عام ١٩٨٣ أصدرت السكرتارية الدولية ٢٧٦ قرارا عاجلا الى ٦٦ بلدا في كافة أنحاء العالم . ومن بينها ٩٥ قرارا بشأن ضحايا التعذيب أو أولئك الذين كان من المحتمل أن يصبحوا من ضحايا التعذيب ، و ٢٦ قرارا كانت بالنيابة عن السجناء المرضى الذين لم يتلقوا الرعاية الصحية اللازمة أو بالنيابة عن السجناء الذين أضربوا عن الطعام ، و ٥٤ قرارا جاءت بالنيابة عن المحتجزين في حبس منعزل ، أو أولئك الذين واجهوا محاكمات غير عادلة ، أو الذين جرى اعتقالهم بسبب معتقداتهم السياسية فقط وبدون اللجوء الى أساليب العنف ، و ٤٦ قرارا بالنيابة عن الأفراد الذين « اختفوا » ، أو الذين تعرضوا لأحكام تعسفية بالإعدام بدون محاكمة . وهناك ٤٦ قرارا آخر بالنيابة عن السجناء الذين تعرضوا لأحكام قضائية بالإعدام .

كما صدرت تسعة قرارات عاجلة أخرى بشأن قضايا البتر ، والجلد ، والموت داخل المعتقل والخوف من أعمال التعذيب البشعة □

قلق بشأن السجناء المقيدين بالأغلال في باكستان



اغلال القضبان الحديدية في روالبندي . توضح الصورة ثلاثة سجناء مكبلين بالأغلال داخل زنزانية في المحكمة العسكرية الخاصة بروالبندي . وقد أزيلت الاغلال الحديدية مؤقتاً من على وسط كل منهم (انظر الموضوع) ولكن لاتزال القيود مثبتة حول مفاصل الاقدام . وترى القضبان الفولاذية (نحو السهم) امام السجن الاقرب في الصورة .

من الحجز الاداري في ١٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ ، وقد قامت على الفور بمغادرة باكستان لتتلقى علاجاً طبياً في الخارج .

● طارق احسن ، محاضر بالجامعة ، كان قد ألقى القبض عليه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١ ، وأطلق سراحه في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ . وقد جرت محاكمته مع اثنين من زملائه ، هما محمد سليم وجميل عمر ، أمام محكمة عسكرية خاصة في أوائل عام ١٩٨٣ بتهمة التحريض على الفتنة وحيازة وثائق تخريبية . وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) صدر الحكم بحبسهم لمدة عامين ، أما عقوبة محمد سليم فكانت الحبس لمدة ثلاث سنوات ، وكانت عقوبة جميل عمر هي الحبس لمدة سبع سنوات ، كما حكم على ثلاثتهم بدفع غرامات كبيرة . ومنظمة العفو الدولية مستمرة في المطالبة بإطلاق سراح زميليه المتهمين دون قيد أو شرط .

● في ٢٢ كانون الثاني (يناير) تم إطلاق سراح سبعة محامين من السجن المركزي في كراتشي . وكان قد ألقى القبض عليهم مع ثلاثة آخرين في ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) في كراتشي خلال مسيرة نظمها المحامون احتجاجاً على استمرار إعلان حالة الطوارئ في باكستان . ولا يزال اثنان من أفراد هذه المجموعة محتجزين في سجن « ماش » بمنطقة بالوخستان ، وهما : عبد الحفيظ لاخو ، رئيس نقابة المحامين في كراتشي ، وقاضي ا. غاني . جاء أن عدة مئات من المواطنين الذين ألقى القبض عليهم في النصف الثاني من عام ١٩٨٣ بعد اشتراكهم في مظاهرات الاحتجاج التي نظمها « حركة إعادة الديمقراطية » (MRD) - انظر عدد تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ من الرسالة الاخبارية - قد أطلق سراحهم خلال شهري كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ وكانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ □

بصعوبة ، علاوة على أن الجلد المغطي لمفاصل الاقدام يصاب بتقرحات شديدة . ويقال أن السلطات الباكستانية قد صرحت أن استخدام الاغلال والقيود الحديدية يعد أمراً مشروعاً بناء على دواعي الأمن .

إطلاق سراح بعض السجناء

أفرج عن عدد من الأفراد الذين تبنت منظمة العفو الدولية قضاياهم على اعتبار أنهم من سجناء الرأي ، ضمن مئات السجناء السياسيين الذين أطلق سراحهم مؤخراً في باكستان .

● بنازير بوتو ، ابنة رئيس الوزراء السابق ذو الفقار علي بوتو الذي جرى اعدامه ، أطلق سراحها

جاء من باكستان أن أحد السجناء المتهمين بارتكاب جرائم سياسية قد احتجز في سجن منطقة روالبندي ، وظل مقيد الساقين بالأغلال لمدة ثمانية أشهر على الأقل بعد محاكمة سرية عقدت خلال شهر ايار (مايو) ١٩٨٣ .

وبعثت منظمة العفو الدولية بنداءات عاجلة بالنيابة عن حميد اصغر ميناس ، ويعمل ناشراً . وقد أفادت التقارير أنه حوكم أمام محكمة عسكرية سرية خاصة بتهمة حيازة منشورات « معادية للدولة » ومطبوعات تعتبر ضد مصالح باكستان . وعلى الرغم من انتهاء اجراءات المحاكمة ، لم يصدر الى الآن أي حكم ضده .

وتقول التقارير إنه حتى شهر كانون الثاني (يناير) كان حميد اصغر ميناس لا يزال مكبلاً بالأغلال التي تعوق حركة ساقيه . وأنه يعاني من حساسية في الجلد والتهابات وتقرحات مزمنة .

وتعد حالته واحدة من عديد من الحالات في باكستان وذكرت التقارير أن أصحابها قد جرى احتجازهم لفترات طويلة وهم مكبلون بالقيود والأغلال ، مما يتعارض مع الحد الأدنى للقواعد التي اقترتها هيئة الأمم المتحدة بشأن معاملة السجناء .

ونص الفقرة ٣٣ من هذه القواعد على أنه : « لا يجوز على الإطلاق استخدام القيود أو الاغلال أو الأدوات التي تقيد الحركة مثل قيود المعصمين ، السلاسل ، الحديد والسترة الجلدية الضيقة (قصصان الاكتاف) التي تقيد حركة الجسم والذراعين ، كعقاب للسجناء . وأيضاً ، لا يجوز استخدام السلاسل أو الحديد لكبح الحركة وتقييد حرية الجسم ... » .

هذا وقد تلقت منظمة العفو الدولية عدداً من التقارير التي تشير الى احتجاز السجناء وهم مقيدون بالأغلال على هيئة قضبان وسلاسل حديدية وذلك لفترات طويلة ، ومن بينهم عدد من السجناء السياسيين ، داخل سجن منطقة روالبندي ، في انتظار محاكمتهم .

وقيود القضبان الحديدية التي تشير التقارير الى استخدامها تتكون من زوج من القضبان المصنوعة من الفولاذ ، طولها نحو ثلاثة أقدام ويبلغ قطرها نصف بوصة ، وتثبت هذه القضبان على الوسط بواسطة سلاسل حديدية وعلى مفاصل الاقدام بواسطة مشبك حديدي .

وتمنع تلك القضبان حركة ثني الأرجل بصورة طبيعية ، ونتيجة لذلك لا يستطيع السجناء المشي إلا

انتهاكات عنيفة لحقوق الإنسان في غواتيمالا

بقية المنشور على صفحة (٨)

● قيام الجيش بقتل ١٣ شخصاً ، بينهم أفراد عائلتين بالكامل ، خلال الهجوم الذي شنه الجيش على اللاجئين الهاربين من منطقة « سيموي » ، بالقرب من « تشيزك » في منطقة « التافيراباز » في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٨٣ .

● قتل ٨ فلاحين على الأقل في بلدة « تشواباج » ، تشيتشيكاستينانغو ، بمنطقة « الكويش » في ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ . وذكر الفلاحون الذين نجحوا في الهروب بعد القبض عليهم أن الضحايا قد تعرضوا للتعذيب قبل اعدامهم بواسطة أعضاء فرق الدفاع المدني .

● قتل ٢٨ فلاحاً في شهر تشرين الأول (أكتوبر) ، بينهم فتاة صغيرة عمرها ٨ سنوات ، في بلدة « ساكبولوب » بمنطقة « الكويش » بواسطة أعضاء

فرق الدفاع المدني .

● قتل ١٤ فلاحاً ، في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ، بسبب تأخرهم في الوصول في الوقت المحدد لتسليم أنفسهم لأداء الخدمة الاجبارية في فرق الدفاع المدني في بلدة « تشيجتينيميت » ، « تشيتشيكاستينانغو » بمنطقة « الكويش » . وقد أعلنت مصادر محلية عن وقوع ٥٦ حالة اعدام مشابهة بواسطة رجال فرق الدفاع المدني في منطقة « تشيجتينيميت » خلال الشهور الأخيرة .

كما اشترك الجيش أيضاً في حوادث « الاختفاء » في المناطق الريفية ، مثل حالات « اختفاء » جوان غوتيريز وزوجته سوكورا إسبانا الذين « اختفيا » من منطقة « لا يونيون » ، « إلبيتن » ، بعد لقاء القبض عليهما في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ . وهناك مخاوف بأنهما قد تعرضا للقتل □

اطلاع « الأمم المتحدة » على استمرار الانتهاكات العنيفة لحقوق الانسان في غواتيمالا .

ومساعدته طالب القانون كارلوس غالفيز تومبسون ، وقد جرى اختطافهما في ٧ كانون الأول (ديسمبر) عند مغادرتهما مكتب المحاماة الخاص بكارلوس بناغوس . والبروفيسور يوجينيو ديبلون ، الاستاذ بجامعة سان كارلوس ، جرى اختطافه مع الطالب هيكتور فليبي فيليغاس في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) .

كما جاءت تقارير بشأن قرارات الاعدام المجاوز للقانون منذ شهر آب (اغسطس) ، والتي يشتبه في اشتراك « فرق الموت » في تنفيذها . وتشمل قائمة الضحايا :

● ثلاثة من زعماء الحزب الديمقراطي المسيحي ، قام رجال مسلحون يرتدون ملابس مدنية باطلاق النار عليهم وقتلهم في بلدة « السمييرو » الواقعة على بعد ٨٦ ميلا جنوب شرق العاصمة . وقد صرح السكرتير العام للحزب الديمقراطي المسيحي ، فينسيو سيريزو ، أن زعماء الحزب الآخرين قد تلقوا تهديدات بالقتل من قبل « فرق الموت » التي تعمل بموافقة السلطات المحلية .

● أوغستو راميرز موناستريو ، قس فرانسيسكاني من « انتيغوا غواتيمالا » قتل عند اطلاق النار عليه في العاصمة في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣ . كان الجيش قد قام باعتقاله وإساءة معاملته قبل خمسة أشهر من مصرعه ، كما تلقى العديد من التهديدات بالقتل منذ ذلك الحين .

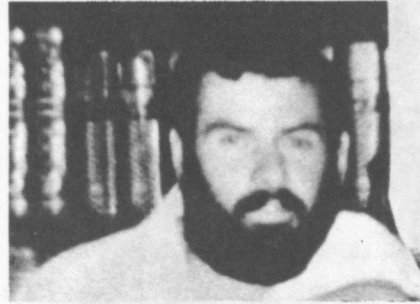
● بيرونسيو غارسيا ، طالب يدرس علوم اللاهوت ، تم قتله في إدارة « هويهتنانجو » في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٣ .

حوادث القتل في الريف

تلقت منظمة العفو الدولية إدعاءات مستمرة في السنوات الأخيرة بشأن صدور قرارات اعدام مجاوز للقانون وذلك على نطاق واسع لقتل مواطنين عزل في المناطق الريفية بغواتيمالا بواسطة الجيش وفرق الدفاع المدني الخاضعة لاشراف القوات المسلحة . وصرح المتحدثون الرسميون للحكومات المتعاقبة بأن السكان المحليين في تلك القرى هم الذين قاموا بمحض إرادتهم بتشكيل تلك الفرق والخدمة فيها ، بعيداً عن سيطرة الحكومة ، كأحد أساليب الدفاع ضد الهجمات التي تشنها قوات المعارضة . وبعد دراسة المعلومات المتوفرة ، توصلت منظمة العفو الدولية الى أن القوات المسلحة هي المسؤولة عن تشكيل تلك الفرق والاشراف على أعمالها ، وبالتالي فهي المسؤولة عن انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبونها .

وفي الآونة الأخيرة قل عدد التقارير الواردة عن قرارات الاعدام المجاوز للقانون التي تنفذها الفرق العسكرية وفرق الدفاع في المناطق التي قام الجيش الغواتيمالي بتعزيز سيطرته عليها . إلا أن عدد تلك التقارير قد زاد في المناطق التي تشهد استمرار الصراع العسكري ، مثل « سان ماركوس » و « التا فيراباز » . وتشمل حالات القتل التعسفي التي وردت لمنظمة العفو الدولية ، منذ وصول الجنرال ميجيافيكتور لموقع السلطة ، على :

البقية على صفحة (٧)



جورج البرتو روسال باز ، مهندس زراعي في الثامنة والعشرين من عمره ، « اختفى » بعد أن أفادت التقارير عن اختطافه بواسطة رجال مسلحين في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٨٣ . وتعتبر قضية « اختفائه » واحدة بين عدد من الحالات التي وردت الى منظمة العفو الدولية منذ وصول حكومة الجنرال ميجيا فيكتورز الى موقع السلطة في شهر آب (اغسطس) ١٩٨٣ ، والتي يعتقد أن الحكومة مسؤولة عنها .

ومشرفة على برنامج التعليم القروي في مدينة « غواتيمالا سيتي » ، وقد عمل قبل ذلك في مشاريع كانت تمولها وكالة التنمية الدولية ، وابنتها بيداد إسبرانزا باريوس سانشيز ، في الثانية والعشرين من عمرها ، تدرس القانون وتعمل محاسبة : قام رجال يرتدون ملابس مدنية بالقاء القبض عليها في ٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ في المنطقة (٢) من مدينة « غواتيمالا سيتي » عندما غادرتا المنزل للذهاب الى العمل .

● جوزيه فليبي رالاك زيولوج ، في التاسعة والعشرين من عمره ، يدرس القانون ، وزوجته سيكياتشيت دورالاك ، طالبة بالجامعة ، جرى اختطافهما وهما في البيت بواسطة رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية في ١٨ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ . وفي ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ، أعلنت السلطات عن اخراج ثلاث جثث شبه محترقة ، للسيدات المذكورتين اعلاه مع جثة جوزيه رالاك ، وجدت داخل سيارة محترقة تماما بعد اصابتها بحادث على الطريق . وأقر رجال البوليس المحلي ورجال الاطفاء بأن موت الثلاثة جاء نتيجة اصطدام السيارة بمحدر صخري واشتعال النيران فيها . بينما قرر شهود العيان أنه جرى دفع السيارة نحو المحدر الصخري بعد تطهيرها بالغازولين واشعال النار فيها . وصرح بعض زملائهم أن الضحايا الثلاثة لم يكن أي منهم يعرف كيفية قيادة سيارة . وصرح آخر أن آثار التعذيب كانت ظاهرة على جسد بيداد إسبرانزا باريوس سانشيز كما ظهرت آثار الضرب على الجسدين الآخرين . هذا ومايزال مصير زوجة جوزيه رالاك مجهولا .

● هيرمينيو إدلفو راموس برينز ، في الرابعة والعشرين من عمره ، عامل في مشاريع وكالة التنمية الدولية في لوس كورالس بمنطقة كيوزلتينانغو ، خطف من منزله في منتصف شهر تشرين الثاني (نوفمبر) بواسطة سبعة رجال مسلحين بأسلحة أوتوماتيكية .

اختفاء الأطفال

في شهر كانون الأول (ديسمبر) وحده ، أشارت التقارير الى « اختفاء » ١٨ فرداً آخر بينهم طفلان في الرابعة والثامنة من عمرهما . وتضم قائمة « المختفين » جوزيه بران وميجيل أنجل غوميز من زعماء نقابة العمال في معمل « باناليون » لتكرير السكر بمنطقة اسكوينتلا . كارلوس رولاندو بناغوس ، استاذ القانون بجامعة سان كارلوس ،

إن الانتهاكات العنيفة لحقوق الانسان والتي تمثلت في حوادث « الاختفاء » ، « فرق الموت » - المتخصصة في أعمال القتل والاعدامات التعسفية المجاوزة للقانون تعتبر مستمرة في غواتيمالا منذ وصول حكام البلاد الحاليين الى السلطة ، وقد أطلعت منظمة العفو الدولية لجنة حقوق الانسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة على هذه الأمور .

وفي تقرير أحيل الى لجنة حقوق الانسان ، ومن المقرر أن ينظر فيه في أوائل اذار (مارس) خلال انعقاد الدورة الأربعين لأعمال اللجنة ، أشارت منظمة العفو الدولية الى أنها اكتشفت اشتراك السلطات المسؤولة في تدبير انتهاكات عنيفة لحقوق المواطنين في جميع قطاعات المجتمع الغواتيمالي وذلك منذ أوائل السبعينات . وقد وقعت تلك الاعتداءات تحت سلطة الحكومات المتوالية .

وخلال فترة حكومة الجنرال افران ريبوس مونت (من اذار/ مارس ١٩٨٢ حتى آب/ اغسطس ١٩٨٣) تلقت منظمة العفو الدولية تقارير مفصلة تشير الى قرارات الاعدام المجاوز للقانون لقتل مدنيين مسالين ، والتي جرى تنفيذها على نطاق واسع في غواتيمالا بواسطة قوات الامن والقوات العسكرية ، علاوة على فرق مدنية تشكلت تحت أوامر حكومية وكانت تعمل تحت اشراف عسكري .

وقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن لديها شرائط تسجيل تصل مدتها الى نحو ١٠٠ ساعة ، تسجل شهادات شهود العيان الذين شاهدوا المئات من تلك الحوادث ، ومن بينها حادث قتل جميع سكان قرية بكاملها .

تقارير الانتهاكات

بعد وصول الجنرال ميجيا فيكتورز الى موقع السلطة في آب (اغسطس) ١٩٨٣ ، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن وقوع حوادث « الاختفاء » والقتل في مدن غواتيمالا بواسطة رجال مسلحين يرتدون الملابس المدنية .

إن شهادة شهود العيان ، وأسلوب اختيار الضحايا والظروف التي أحاطت بأعمال الخطف والقتل أشارت جميعها الى أن العديد من تلك الحوادث قد أعدت ونفذت بواسطة الأفراد العاملين وأفراد الاحتياط التابعين لقوات الامن والقوات العسكرية في غواتيمالا ، وكانوا يعملون بناء على الأوامر الصادرة من رؤسائهم ، فيما يعرف باسم « فرق الموت » ، وخلال شهري آب وأيلول (اغسطس وسبتمبر) ١٩٨٣ نشرت صحف غواتيمالا نفسها قائمة تضم أكثر من ٨٠ حالة « اختفاء » .

ضحايا الجامعة

في منتصف أيلول (سبتمبر) ، صرح رئيس جامعة سان كارلوس ، التي تعرض طلابها واساتذتها الى حملات هجوم متكررة طوال سنوات عديدة ، أن هناك ١٢ عضواً من أبناء الجامعة قد تم قتلهم أو اختطافهم خلال الأسابيع القليلة الماضية . كما صرح علانية أنه يعتبر الحكومة مسؤولة عن مصرع هؤلاء الأفراد . وحالات « الاختفاء » التي جرى ابلاغ منظمة العفو الدولية عنها خلال فترة حكم الجنرال ميجيا فيكتورز ، والتي يعتقد أن الحكومة مسؤولة عنها تضم كل من :

● جورج البرتو روسال باز ، مهندس زراعي ، أشارت التقارير الى اختطافه في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٨٣ بواسطة رجال مسلحين أثناء سفره بالطريق البري بين « زاكابا » و « تكيوليتان » .
● جوليتا إسبرانزا سانشيز كاستيلو ، مدرسة